



تحليل العلاقة بين هيكل المخاطر المصرفية والأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2010-2023)

Analyzing the Relationship between the Structure of Banking Risks and the Financial Performance of Algerian Commercial Banks during the Period (2010-2023)

سعيدي محمد

المدرسة العليا للاقتصاد وهران، الجزائر

saidi109@yahoo.fr

فيلالي يوسف*

المدرسة العليا للاقتصاد وهران، الجزائر

youcefpo13@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/12/04

تاريخ القبول: 2025/11/08

تاريخ الإرسال: 2025/10/09

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر أنواع المخاطر المصرفية المختلفة (مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، والمخاطر السوق) على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية، باعتماد على بيانات بانل خلال الفترة (2010-2023)، تم استخدام العائد على الأصول (ROA) كمتغير تابع لقياس الأداء المالي، مع تضمين مخاطر السيولة، الائتمان، والمخاطر السوق مع إضافة معدل التضخم كمتغيرات مستقلة، وأظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين مخاطر السيولة والعائد على الأصول، في حين أن مخاطر الائتمان والمخاطر السوق ومعدل التضخم أظهرت علاقات سلبية مع العائد على الأصول.

الكلمات المفتاحية: مخاطر السيولة، العائد على الأصول، مخاطر السوق، مخاطر الائتمان، الأداء المالي.

Abstract :

This study aims to analyze the impact of different types of banking risks (liquidity risk, credit risk, and market risk) on the financial performance of Algerian commercial banks, by using panel data covering the period 2010-2023. The Return on Assets (ROA) was employed as the dependent variable to measure financial performance, while liquidity risk, credit risk, market risk, and the inflation rate were included as independent variables. The results revealed a positive relationship between liquidity risk and ROA, whereas credit risk, market risk, and the inflation rate showed negative relationships with ROA.

Key Words: Liquidity risk, Return on Assets (ROA), Market risk, Credit Risk, Financial Performance.

JEL Classification: G21, G32, C23.

*مرسل المقال: فيلالي يوسف (youcefpo13@gmail.com)



المقدمة :

تلعب البنوك التجارية دورًا رئيسيًا في دعم النمو الاقتصادي وتطوير القطاع المالي من خلال تقديم التمويلات والخدمات المالية للأفراد والشركات. ويعد الاستقرار المالي للبنوك أمرًا حاسمًا في الحفاظ على استدامة الأنشطة الاقتصادية وتحقيق الأهداف التنموية للدولة. في الجزائر، شهد القطاع المصرفي تطورات كبيرة خلال العقود الماضية نتيجة للإصلاحات المالية والاقتصادية التي هدفت إلى تحسين كفاءة النظام المصرفي وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية. ومع ذلك، لا تزال البنوك التجارية الجزائرية تواجه العديد من التحديات التي يمكن أن تؤثر على أدائها واستقرارها المالي، ومن أبرز هذه التحديات المخاطر المالية التي تنبع من طبيعة عمل البنوك.

تتمثل المخاطر المالية التي تواجه البنوك التجارية في عدة أنواع، من بينها مخاطر السيولة، والتي تشير إلى قدرة البنك على تلبية التزاماته قصيرة الأجل بدون تكبد خسائر كبيرة، ومخاطر الائتمان، التي ترتبط بعدم قدرة أو رغبة المقترضين في سداد التزاماتهم المالية للبنك، بالإضافة إلى ذلك، هناك مخاطر السوق التي تتأثر بتقلبات أسعار الصرف والفائدة والعوامل الاقتصادية الأخرى. إدارة هذه المخاطر تعتبر ضرورية لضمان الأداء المالي الجيد للبنوك والحفاظ على الاستقرار المالي.

في السنوات الأخيرة، أصبحت إدارة المخاطر جزءًا لا يتجزأ من استراتيجيات البنوك التجارية، حيث تسعى المؤسسات المالية إلى تحقيق توازن بين العوائد والمخاطر، في هذا السياق، تلعب إدارة المخاطر المالية دورًا حاسمًا في تحسين الأداء المالي، حيث تساهم في تقليل الخسائر المحتملة وضمان تحقيق الأرباح. ومع ذلك، فإن الإخفاق في إدارة هذه المخاطر بشكل فعال يمكن أن يؤدي إلى تدهور الأداء المالي للبنوك، مما قد يعرضها لمخاطر الإفلاس أو الخسائر الكبيرة.

على ضوء ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تؤثر أنواع المخاطر المصرفية (مخاطر السيولة، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السوق) على الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2023؟

أهداف الدراسة:

- تحديد أنواع المخاطر المالية التي تواجه البنوك التجارية الجزائرية.
- تحليل العلاقة بين المخاطر المالية والأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية.
- قياس مدى تأثير مخاطر السيولة، الائتمان، والسوق على الأداء المالي للبنوك.

أهمية الدراسة: تأتي أهمية هذه الدراسة من الحاجة الماسة إلى فهم أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية. فخلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2023، شهد الاقتصاد الجزائري تحديات عديدة نتيجة للتقلبات في أسعار النفط، والتي تعتبر المصدر الرئيسي للدخل القومي، بالإضافة إلى التأثيرات الناجمة عن التغيرات السياسية والاقتصادية العالمية. مثل هذه الظروف خلقت بيئة مليئة بالمخاطر التي يجب على البنوك التعامل معها بشكل فعال لضمان استمراريتها وتحقيقها للأرباح.



الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** توجد علاقة سلبية بين مخاطر الائتمان والأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية.
- **الفرضية الثانية:** مخاطر السيولة تؤثر إيجابياً على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية.
- **الفرضية الثالثة:** مخاطر السوق تؤثر بشكل سلبي على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية.

الدراسات السابقة:

- **دراسة (Richard & Suva, 2022):** هدفت هذه الدراسة إلى تحديد اثر المخاطر المالية على ربحية البنوك التجارية في كينيا، حيث شملت الدراسة على العينة من 39 بنكا تجاريا خلال الفترة (2017-2021) و استخدام المتغيرات التالية: مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر السعر الصرف، مخاطر أسعار الفائدة، الأداء المالي مثل في المتغير العائد على الأصول، توصلت الدراسة إلى أن مخاطر الائتمان كان لها تأثير سلبي كبير على أداء البنوك التجارية، وان مخاطر السيولة لها فائدة إيجابية كبيرة، وأثرت مخاطر أسعار الفائدة سلبا على أرباح البنوك التجارية ولكن ليس بشكل كبير من الناحية الإحصائية. وتوصي الدراسة إلى أن يجب على إدارة البنوك التجارية توخي الحذر عند إقراض الأموال للعملاء الجدد وتقييم التاريخ الائتماني للعملاء الحاليين قبل تقديم الائتمان، وعلى البنك المركزي الكيني تقديم الحد الأدنى لنسبة السيولة .
- **دراسة (Trad & Orhers, 2016) :** تهدف هذه الدراسة إلى بحث في النظام المالي الإسلامي يمكن أن يشكل بديلاً فعالاً للنظام المالي التقليدي، ومدى قدرته على تحقيق الاستقرار خلال فترات الأزمات الاقتصادية. وتم تحليل عينة مكونة من 78 مصرفاً إسلامياً في 12 دولة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إضافةً إلى باكستان، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2013، وقد استندت الدراسة إلى مجموعة من المؤشرات الخاصة بالبنوك وأخرى متعلقة ببيئة كل دولة، بغرض تقييم مدى متانة وكفاءة المصارف الإسلامية من حيث الربحية، كما تم قياس ذلك باستخدام مؤشر العائد على الأصول (ROA) والعائد على الملكية (ROE)، والمخاطر مقسمة إلى مخاطر الائتمان التي تقاس بواسطة نسبة إجمالي الملكية إلى صافي القروض (EQL) و نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (IMLGL)، ومخاطر التي تقاس بواسطة Z-SCORE. الهدف هو تقدير خمسة انحدار باستخدام البيانات البانل الديناميكي (system - GMM). وتشير النتائج إلى أن حجم البنوك ورأس المال البنك هما العاملان المسؤولان عن زيادة ربحية البنوك الإسلامية والحد من مخاطر الائتمان، وكذلك النسب التي تشكل السيولة المتغيرة وجودة الأصول غالبا ما تؤدي إلى نتائج غير حاسمة. ووجد أيضا أن متغيرات الاقتصاد الكلي، باستثناء التضخم، قادرة على تحسين استقرار البنوك الإسلامية.

- **دراسة (Koddithuwakku, 2015):** تهدف إلى معرفة أثر إدارة مخاطر الائتمان على أداء المالي في البنوك التجارية في سريلانكا، وتمثل عينة من 8 بنوك خلال الفترة (2009-2013) لدراسة العلاقة بين مخاطر الائتمان والأداء وتم استخدام المتغيرات التالية:العائد على الأصول (ROA) كمؤشر للأداء



ومخصصات القروض إلى الإجمالي القروض، مخصصات القروض إلى القروض المتعثرة ، مخصصات القروض لإجمالي الأصول والقروض المتعثرة إجمالي القروض كمؤشرات لمخاطر الائتمان استخدام نموذج توصلت الدراسة إلى أن القروض المتعثرة والمخصصات المتعثرة لها تأثير سلبي على الربحية.

- **دراسة (Ghulam & Tabassam, 2020):** تهدف هذه الدراسة إلى معرفة اثر المخاطر الائتمان ومخاطر السيولة على أداء البنوك التجارية في باكستان، و تم استخدام عينة من 33 بنكاً مدرجة لدى SBP اعتباراً من ديسمبر 2018 واستخدام المتغيرات التالية: المخاطر الائتمان، المخاطر السيولة، الأداء المالي (العائد على الحقوق الملكية) ، توصلت الدراسة إلى أن الأداء المالي للبنوك باكستانية هو سلبي وتتأثر بشكل كبير بمخاطر الائتمان. أنه كلما قلت القروض المتعثرة انخفض عامل المخاطر و تميل المخاطر المالية التي تتكون من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة أن يكون لها تأثير قوي بشكل كبير على التشريع العام للبنوك في باكستان.
- **دراسة (Aluko & Others, 2019):** تدرس هذه الدراسة تأثير المخاطر المالية على ربحية البنوك ذات الأهمية النظامية في نيجيريا خلال الفترة من 2010 إلى 2016، وتستخدم في هذه الدراسة نموذج الانحدار ذو التأثيرات الثابتة مع أخطاء Driscoll-Kraay لتقديم نتائج قوية في مواجهة عدم التجانس، والترابط، والاعتماد عبر المقاطع والعلاقات الزمنية، أما المتغيرات تتمثل في المخاطر المالية: مخاطر الائتمان: يتم قياسها بنسبة مخصصات الخسائر على القروض إلى إجمالي القروض. مخاطر أسعار الفائدة: يتم قياسها بنسبة الأصول الحساسة لأسعار الفائدة إلى الخصوم الحساسة لأسعار الفائدة. مخاطر السيولة: يتم قياسها بنسبة القروض إلى الودائع. عوامل التحكم: عوامل البنك: رأس المال: يتم قياسها بنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول. الحجم: يتم قياسها بإجمالي الأصول. الكفاءة التشغيلية: يتم قياسها بنسبة النفقات التشغيلية إلى إجمالي الأصول. تركيز البنك: يتم قياسها بنسبة إجمالي أصول أكبر ثلاثة بنوك إلى إجمالي أصول جميع البنوك، وعوامل الصناعة: النمو الاقتصادي: يتم قياسه بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وعوامل الاقتصاد الكلي: التضخم: يتم قياسه بمعدل نمو مؤشر أسعار الناتج المحلي الإجمالي الضمني، وعوامل مؤسسية: سيادة القانون: يتم قياسها بمؤشر سيادة القانون، مكافحة الفساد: يتم قياسها بمؤشر مكافحة الفساد، والمتغيرات التابعة: ربحية البنك: معدل العائد على الأصول (ROA)، معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، هامش الفائدة الصافي (NIM) وكانت النتائج أن مخاطر الائتمان: يُظهر البحث تأثيراً إيجابياً على ربحية البنوك ذات الأهمية النظامية، مما يدعم فرضية "التقليل من التكاليف" التي تقترح أن المديرين يميلون إلى تقليل التكاليف قصيرة المدى مثل تكاليف تقويم القروض وتكاليف المراقبة لزيادة الأرباح على المدى الطويل. مخاطر أسعار الفائدة: لم تُظهر النتائج تأثيراً ملحوظاً على ربحية البنوك. مخاطر السيولة: يُظهر البحث تأثيراً إيجابياً على ربحية البنوك، مما يدعم نظرية المخاطر والربحية التي تقترح أن البنوك ستحقق أرباحاً أعلى إذا تولت مخاطر أكبر، وعوامل التحكم: أظهرت النتائج أن العوامل الأخرى مثل رأس المال، والحجم، والنمو الاقتصادي، ومكافحة الفساد لها تأثير إيجابي على ربحية



البنوك، بينما أظهرت العوامل الأخرى مثل الكفاءة التشغيلية، وتركيز البنك، والتضخم، وسيادة القانون تأثيراً سلبياً على ربحية البنوك.

I. الإدارة المخاطر المصرفية

1. تعريف المخاطر المصرفية:

في البنوك والتمويل، يرتبط مصطلح "الخطر" عموماً بالخسائر المالية، ولكن يتم وصف بدقة جزء أكبر على أنها عدم اليقين بشأن العوائد التي يمكن تحقيقها من الأصل. يعتبر الخطر لا يتجزأ من عمل البنك، ومن أجل تحقيق عوائد ملاكها فلا بد أن يتحمل بعض المخاطر مرتبطة بنموذج عمل البنك لا تنفك عنها، مثال ذلك أن طبيعة عمل البنك هي تحويل الآجال (الاستحقاق) ويرتبط بذلك مخاطر سيولة ومخاطر الائتمان (قندوز، 2020، ص 11). كما تعرف المخاطر المالية على أنها "عدم الثقة في نتائج نشاط أو حدث معين، حيث لا يمكن التنبؤ بما سيحدث في المستقبل، وبالتالي تنشأ المخاطر المصرفية من هذا النشاط" (العامري، 2012، ص 173). أو "خسارة مالية ناتجة عن التغيرات في البيئة التنافسية وعدم القدرة على التأقلم معها في الوقت المناسب" (مهدي، 2018، ص 144). 23.

2. أنواع المخاطر المصرفية:

تواجه المصارف المالية العديد من المخاطر من بين أهم المخاطر الرئيسية هي: المخاطر السيولة، المخاطر التشغيل، المخاطر الائتمان، مخاطر السوق.

1.2. المخاطر الائتمان: تنشأ عندما لا يستطيع أو لا يرغب العميل في الوفاء بالتزاماته. تتضمن المخاطر أيضاً المخاطر السيادية للدول، ويمكن أن تؤدي إلى إفلاس البنك أو خسائر كبيرة (How & Others, 2005, p. 78) .:

- العوامل الخارجية: مثل الركود أو الأزمات الاقتصادية غير المتوقعة.

- العوامل الداخلية: مثل ضعف إدارة الائتمان أو عدم وجود سياسات تسعير .

2.2. مخاطر السوق: مخاطر التعرض إلى الخسائر الناتجة عن عوامل تقلبات السوق والعوامل الاقتصادية حيث تأثر البنك وهي :

أ. مخاطر أسعار الفائدة : تنشأ عن تقلبات معدلات الفائدة في الأسواق الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق خسائر ملموسة في حال عدم التوافق بين آجال إعادة تسعير لكل من الأصول والالتزامات ، وتزداد حدة هذه المخاطر ا يتوافر لدى البنك نظام معلومات فعال يمكنه من متابعة تلك التغيرات وتحليل أثرها على المركز المالي (قطوش، 2001، ص 68).

ب. مخاطر أسعار الصرف : تتمثل مخاطر أسعار الصرف في احتمال تكبد البنك خسائر نتيجة امتلاكه لمراكز مفتوحة بالعملات الأجنبية بسبب التغيرات غير المواتية في أسعار الصرف ، ويشمل المراكز المفتوح العمليات الفورية والعمليات الآجلة بأشكالاً المختلفة (أبو تايه، 2017، ص 38).



3.2. مخاطر السيولة تظهر نتيجة عدم قدرة البنك التجاري على الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير ، وفي حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للبنك(بن ربيع و بن زابة، 2014، ص 61). أما البنوك التي لا تمتلك القدرة على الاقتراض ،تكون أكثر عرضة لمخاطر السيولة، خاصة إذا لم يتوافر لديها رصيد من الاستثمارات المالية قصيرة الأجل القابلة للتحويل السريع إلى نقد لتلبية احتياجاتها الطارئ (العلاونة، 2015، ص ص 90-91).

4.2. مخاطر التشغيل: تعد من المخاطر الداخلية الناتجة عن طبيعة العمل المصرفي وتتمثل في احتمالات التغير في مصاريف التشغيل عما هو متوقع مما يتسبب في انخفاض الأرباح، وترتبط بأعباء وبعدهد الموظفين (Pakhchanyan, 2016, p. 1).

3. تعريف الإدارة المخاطر المصرفية:

"عملية في التفكير منهجي والمسبق في جميع المخاطر المحتملة أو المشكلات قبل وقوعها ،ووضع خطط وإجراءات وقائية تهدف إلى تجنب تلك المخاطر أو الحد من أثرها ،وحيث تمكن هذه العملية من تحديد مصدر المخاطر بدقة وصياغة إستراتيجية فعالة لتحكم فيها(عثمان، 2013، ص 219) "،تعد إدارة المخاطر نظاما متكاملًا يهدف إلى مواجهة المخاطر بأفضل الأساليب وبأقل التكاليف.

4. أهداف الإدارة المخاطر : تتمثل أهداف إدارة المخاطر المالية في العناصر التالية (قاسيمي، 2016، ص 212):

- 1.4. أداة لتنفيذ إستراتيجية البنك :** تساعد إدارة المخاطر البنوك في الحصول على رؤية مستقبلية أوضح، مما يمكنها من التعامل مع حالات عدم اليقين المتعلقة بالمكاسب المحتملة وإدارتها بفعالية.
- 2.4. تعزيز الميزة التنافسية :** من خلال فهم المخاطر البنكية بدقة،تستطيع البنوك تحديد الأسعار المناسبة للخدمات التي تقدمها للعملاء، ما يمنحها ميزة تنافسية في السوق.
- 3.4. تحديد المخاطر والقدرة على التحمل :** لكل مؤسسة مصرفية القدرة على ضبط التوازن بين المخاطر ورأس المال المرتبط بها، حيث يُحتسب رأس المال بناءً على تقييم الخسائر المحتملة والقياسات المتعلقة بالمخاطر.
- 4.4. دعم عملية اتخاذ القرار :** نظرًا لإمكانية قياس المخاطر، تُصبح إدارة المخاطر أداة مهمة لدعم عملية اتخاذ القرارات، خاصة تلك المرتبطة بالسياسات التجارية والمالية للمؤسسة.
- 5.4. تقديم التقارير ومراقبة المخاطر :** تساعد مراقبة المخاطر على التنبؤ بالمخاطر المستقبلية من خلال توفير معلومات دقيقة وواضحة تمكن الإدارة من التعامل معها بفعالية.



5. **مراحل إدارة المخاطر:** يمكن تلخيص مراحل أو خطوات إدارة المخاطر فيما يلي (شقيري و الاخرون، 2012، ص ص 303-304):

1.5 **تحديد المخاطر:** تعد هذه المرحلة الأولى والأساسية في إدارة المخاطر، حيث يتعين على البنك تحديد جميع المخاطر المرتبطة بكل منتج أو خدمة يقدمها.

2.5 **قياس المخاطر:** بعد تحديد المخاطر، تأتي مرحلة قياسها، وهي خطوة ضرورية لفهم حجم ومدى تأثير كل نوع من المخاطر. يتم قياس المخاطر من خلال ثلاثة أبعاد أساسية: الحجم، المدة، واحتمالية الحدوث. القياس السليم والدقيق، والذي يتم في الوقت المناسب، يعتبر أمرًا حيويًا لاتخاذ القرارات الفعالة في إدارة المخاطر.

3.5 **ضبط المخاطر:** عد تحديد وقياس المخاطر، تأتي مرحلة ضبطها والتحكم فيها. هناك ثلاث طرق رئيسية لضبط المخاطر: تجنب المخاطر من خلال تقليص الأنشطة ذات المخاطر العالية، وضع حدود للتعامل مع الأنشطة التي قد تشكل مخاطرة، وتقليل أو إلغاء المخاطر من خلال اتخاذ التدابير المناسبة.

4.5 **مراقبة المخاطر:** تتطلب إدارة المخاطر مراقبة مستمرة لضمان التحكم فيها بشكل فعال. يجب على البنوك تطوير أنظمة معلومات متقدمة وقادرة على تتبع وتقييم المخاطر بدقة. هذه الأنظمة تساهم في رصد أي تغييرات مهمة وتساعد في تعديل استراتيجيات إدارة المخاطر عند الحاجة...

6. الأداء المالي:

1.6 **تعريف الأداء المالي:** الأداء المالي هو "عبارة عن وصفًا دقيقًا للحالة الحالية للمنشأة، مع تحديد الاتجاهات والاستراتيجيات التي تم إتباعها للوصول إلى هذا الوضع. يتم ذلك من خلال تحليل شامل لعناصر مثل المبيعات، الإيرادات، الأصول والالتزامات، بالإضافة إلى صافي الثروة. يساعد هذا التحليل في فهم كيفية تطور الأداء المالي للمنشأة وما إذا كانت تسير في الاتجاه المطلوب" (علاء نعيم و الاخرون، 2012، ص 251).

يعرف الأداء المالي "المفهوم التقليدي لأداء المؤسسات، حيث يركز على استخدام المؤشرات المالية لتقييم مدى تحقيق الأهداف، يعكس الأداء المالي كفاءة المؤسسة في تحقيق أهدافها المالية، ويعد الركيزة الأساسية لدعم الأنشطة المختلفة التي تقوم بها، كما يساهم في توفير الموارد المالية اللازمة ويفتح أمام المؤسسة فرص استثمارية متنوعة تساعد في تعزيز نموها واستدامتها." (مندرجي، 2016، ص 93).

2.6 **أهمية الأداء المالي:** تتمثل أهمية الأداء المالي في ما يلي (الحسيني و الدوري، 2000، ص 234):

- متابعة دقيقة وفهم شامل لنشاط المنشأة وطبيعتها؛
- الاطلاع على الظروف المالية والاقتصادية المحيطة التي تؤثر على أدائها؛
- تسهيل عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية بشكل فعال؛
- تعزيز فهم التفاعلات بين مختلف البيانات المالية؛
- تقديم وصف واضح لوضع المنشأة الحالي وتحديد الاتجاهات المستقبلية؛
- المساهمة في تقليل الأزمات المالية والسيطرة عليها داخل البنك؛



- توجيه الإدارة العليا نحو مراكز المسؤولية التي تتطلب إشرافاً ومراقبة أكبر لضمان الكفاءة التشغيلية

3.6. معايير الأداء المالي: هناك أربعة معايير رئيسية للأداء المالي وهي (علاء نعيم و الاخرون، 2012، ص 256):

أ. **المعايير التاريخية:** تعتمد هذه المعايير على أداء المنشأة في السنوات السابقة، حيث يتمكن المحلل المالي الداخلي من حساب النسب المالية باستخدام البيانات المالية التاريخية. تساهم هذه المعايير في مراقبة الأداء من قبل الإدارة العليا، وتساعد في تحديد نقاط الضعف لتصحيحها ونقاط القوة لتعزيزها. كما يمكن أن يستفيد منها المحلل المالي الخارجي في تقييم الأداء.

ب. **المعايير القطاعية (الصناعية):** تعتبر هذه المعايير مفيدة للمحللين في مراقبة الأداء، حيث تقدم أساساً جيداً لمقارنة أداء المنشأة بأداء المؤسسات الأخرى في نفس القطاع. على الرغم من اختلاف بعض الخصائص بين المنشآت، إلا أن التشابه في النشاط القطاعي يجعل هذه المقارنة مفيدة في تقييم الأداء بشكل دوري.

ت. **المعايير المطلقة:** تشير إلى وجود قيم ثابتة أو نسب معيارية تتشارك فيها جميع المنشآت، حيث يتم قياس أداء المنشأة المحددة بمقارنتها بهذه القيم الثابتة للنسب المالية.

ث. **المعايير المستهدفة:** تمثل هذه المعايير النسب التي تسعى إدارة المنشأة لتحقيقها وفقاً للخطة أو الموازنة المعتمدة. من خلال مقارنة النسب الفعلية بالنسب المستهدفة، يتم الكشف عن الانحرافات بين الأداء المخطط والفعلي، مما يمكن الإدارة من اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

4.6. العوامل المؤثرة في الأداء المالي: يواجه البنك أثناء ممارسة نشاطه مختلفة عددا من التحديات والعقبات قد تعوق في أداء وظائفه بكفاءة، الأمر الذي يدفع الإدارة إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها بدقة، واتخاذ القرارات التصحيحية المناسبة لمعالجتها، ومن أهم العوامل (الأنصاري، 2015، ص 155-156):

أ. **العوامل الداخلية:** وهي تلك العوامل التي تؤثر على أداء البنك والتي يمكن التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف، ومن أهم هذه العوامل:

- **الإدارة المالية:** كفاءة الإدارة المالية تؤثر بشكل مباشر على القرارات المتعلقة بالاستثمار، التمويل، وإدارة الموارد المالية. القدرة على التخطيط والتحكم في التكاليف يمكن أن يحسن الأداء المالي.

- **الهيكل التنظيمي:** تنظيم العمليات وتوزيع المهام داخل المؤسسة يؤثر على كفاءة الأداء المالي. وجود هيكل تنظيمي فعال يساعد في تقليل الفاقد وزيادة الإنتاجية.

- **السياسات المالية:** السياسات المتعلقة بإدارة الدين، الاستثمار، والتوزيع تؤثر على الأداء المالي. المؤسسات التي تتبنى سياسات مالية متوازنة تحقق أداءً مالياً أفضل مقارنة بتلك التي تعتمد على استراتيجيات عالية المخاطر.

- **إدارة الموارد البشرية:** كفاءة الموظفين ومستوى تدريبهم وقدرتهم على الابتكار يساهم في تحسين الأداء العام للمؤسسة، بما في ذلك الأداء المالي.



- **الابتكار والتكنولوجيا:** القدرة على التكيف مع التكنولوجيا وتبني الابتكارات تؤثر على الكفاءة التشغيلية وبالتالي الأداء المالي.
 - ب. **العوامل الخارجية:** يواجه البنك مجموعة من التغييرات الخارجية التي تؤثر على أدائه المالي حيث لا يمكن للإدارة السيطرة عليها، وإنما يمكن توقع النتائج المستقبلية لهذه التغييرات ومحاولة إعطاء خطط للتقليل من تأثيرها وتشمل هذه العوامل:
 - **الظروف الاقتصادية العامة:** النمو الاقتصادي، التضخم، وأسعار الفائدة تؤثر بشكل مباشر على الأداء المالي. فالفترات الاقتصادية المزدهرة تعزز الأرباح، بينما الركود الاقتصادي يمكن أن يضعف الأداء المالي.
 - **السوق والمنافسة:** درجة التنافس في السوق تؤثر على القدرة الربحية للمؤسسة. وجود منافسين أقوى قد يتطلب من المؤسسة تقديم عروض أفضل أو تخفيض أسعارها، مما يؤثر على أدائها المالي.
 - **السياسات الحكومية والتشريعات:** القوانين واللوائح المتعلقة بالضرائب، التجارة، والعمالة تؤثر على تكاليف التشغيل، مما يؤثر بالتالي على الأداء المالي.
 - **التمويل الخارجي:** قدرة المؤسسة على الوصول إلى مصادر تمويل خارجية، مثل القروض أو الاستثمارات، تؤثر على قدرتها على التوسع وتحقيق نمو مالي.
 - **التغيرات التكنولوجية:** التطورات التكنولوجية السريعة قد تؤدي إلى تآكل ميزة تنافسية معينة أو تقديم فرص جديدة، مما يؤثر على الأداء المالي بشكل مباشر.
 - **الأوضاع السياسية والاستقرار:** البيئة السياسية المستقرة تشجع على الاستثمارات والنمو المالي، بينما تؤدي الأوضاع السياسية غير المستقرة إلى عدم اليقين الذي قد يؤثر سلباً على الأداء المالي.
 - **العملاء والموردين:** العلاقات مع العملاء والموردين تؤثر أيضاً على الأداء المالي، حيث قد يؤثر تغير الطلب أو أسعار المواد الخام على الأرباح النهائية للمؤسسة.
- 5.6. مؤشرات تقييم الأداء المالي:** أصبحت النسب والمؤشرات المالية من أهم الأدوات المستخدمة في قياس وتقييم الأداء المالي للمصارف، نظراً لقدرة هذه المؤشرات على توفير صورة دقيقة عن كفاءة العمليات ومستوى الربحية والسيولة والملاءة المالية، وقد انتشر استخدام هذه المؤشرات على نطاق واسع، إلى الحد الذي يصعب معه إجراء أي تحليل شامل لأداء المؤسسات أو مراكزها المالية دون الاعتماد عليها بشكل أساسي.
- أ. **مؤشرات الربحية:** تُعد الربحية من أهم المؤشرات المالية التي تُستخدم لتقييم كفاءة البنك في استثمار موارده وتحقيق العوائد. وتمثل الربحية العلاقة بين الأرباح المتحققة والاستثمارات التي ساهمت في توليدها، إذ تُعد الأرباح الصافية ناتجة عن الفرق بين الإيرادات المتحصلة من عمليات البنك والمصروفات المرتبطة بها. وتعكس هذه العلاقة مدى قدرة البنك على تغطية تكاليفه التشغيلية وتحقيق فائض مالي من نشاطاته الأساسية، ولا سيما من عمليات الإقراض والتمويل التي تُعد من أبرز مصادر دخله. ويوجد العديد من المؤشرات المستخدمة في قياس ربحية البنوك (فهد، 2009، ص ص 58-61).



ب. **مؤشرات السيولة:** تعد نسب السيولة من المؤشرات المالية الأساسية التي تُستخدم لقياس قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل باستخدام ما يتوفر لديها من أصول نقدية أو شبه نقدية وتكتسب هذه النسب أهمية كبيرة بالنسبة للإدارة المصرفية والمودعين والمقرضين على حد سواء، إذ تعد معيار لمدى سلامة المركز المالي للمصرف. ويتعين على البنوك الاحتفاظ بجزء من مواردها في صورة نقدية سائلة تحسباً لأي سحب مفاجئة من قبل المودعين، وهو ما قد يُعرض المصرف لمخاطر السيولة في حال الإفراط في منح القروض أو التوسع في الاستثمارات طويلة الأجل (بشناق، 2011، ص 34).

ت. **مؤشرات توظيف الأموال:** تُستخدم هذه النسب كمؤشرات لقياس مدى كفاءة البنك وفعاليته في استثمار موارده المتاحة، إذ تُعد من الأدوات الأساسية لتقييم أداء الإدارة المصرفية. ويظهر تحليل هذه النسب قدرة البنك على توظيف استثماراته المختلفة بطريقة تحقق أعلى عائد ممكن، بما يعكس جودة الإدارة في تحقيق التوازن بين الربحية والكفاءة التشغيلية (السرايري، 2008، ص 146) :

ث. **مؤشرات ملاءة رأس المال:** تعكس مدى قدرته على توفير التمويل اللازم لتغطية احتياجاته من الأصول الثابتة ومواجهة المخاطر المحتملة الناتجة عن استخدام موارده المالية وتعد المحافظة على مستوى ملاءة رأسمالية كافٍ من أهم العوامل التي تعزز ثقة المودعين والمستثمرين، إذ تمثل أحد المؤشرات الرئيسية على استقرار المركز المالي وسلامة إدارة المخاطر في البنك (جرودي، 2020، ص ص 159-160).

7. الدراسة القياسية :

اقتصرت هذه الدراسة على اثر المخاطر المصرفية على الأداء المالي البنوك التجارية الجزائرية لبيانات بانل (Panel) على عينة من 6 من وهي: البنك الوطني الجزائري ، القرض الشعبي الجزائري ، البنك الخارجي الجزائري ، بنك التنمية المحلية ، بنك بي أن بي الجزائر ، بنك سوسيتي جنرال الجزائر ، واستخدام مؤشرات الأداء المالي التالية: (ROA) العائد على الأصول كمتغير التابع ، والمتغيرات المخاطر المصرفية وهي: (LR) مخاطر السيولة ، (CR) مخاطر الائتمان ، (Ci) المخاطر السوق وتم إضافة المعدل التضخم (INF) كمتغيرات المستقلة خلال الفترة (2023-2010) وبالتالي يكون عدد المشاهدات المستخدمة ($N \times T$) أي (146 × 4) وهي 84 ، فإنه سوف يتم اختيار نموذج الدراسة على النحو التالي:

$$ROA = f(LR, CR, Ci, INF)$$

$$ROA = \beta_0 + \beta_1 LR + \beta_2 CR + \beta_3 Ci + \beta_4 INF + \mu_i$$

ROA: العائد على الأصول؛

LR : مخاطر السيولة؛

CR: مخاطر الائتمان؛

Ci : المخاطر السوق؛

INF: معدل التضخم؛



1.7. اختبارات جذر الوحدة: من بين هذه الاختبارات : Levin, Lin & Chu (2002)، واختبار IPS المقترح من Im, Pesaran and Shin (2003):

الجدول (1): اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات

	Niveau		1ère différence		
	LLC	IPS	LLC	IPS	
LR	-33.25 (0.00)***	-30.22 (0.00)***	/	/	I(0)
CR	7.36- (0.00)***	-5.25 (0.00)***	/	/	I(0)
Ci	-7.33 (0.00)***	-6.80 (0.00)***	/	/	I(0)
INF	1.28 (0.94)	0.800 (0.74)	-5.22 (0.00)***	-4.28 (0.00)***	I(1)
ROA	-0.07 (0.33)	-0.10 (0.50)	-3.10 (0.00)***	-3.21 (0.001)**	I(1)

المصدر: اعتمادا على مخرجات EViews 10

من خلال الجدول رقم (1) إن اختبار (LLC) و اختبار (IPS) نلاحظ أن (CR) مخاطر الائتمان، و (LR) مخاطر السيولة، و (Ci) المخاطر السوق المستقرة عند المستوى $I(0)$ ، ومعدل التضخم (INNF) و (ROA) العائد على الأصول المستقرة عند الفرق الأول $I(1)$.

2.7. الارتباط بين المتغيرات:

الجدول (2): مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج

	ROA	LR	CR	Ci	INF
ROA	1.0000				
LR	0.0387 (0.55)	1.0000			
CR	-0.223 (0.33)	0.0114 (0.221)	1.0000		
Ci	-0.0430 (0.5070)	-0.1235 (0.0561)	-0.0084 (0.41)	1.0000	
INF	-0.10 (0.3070)	0.98 (0.49)	0.11 (0.01)	-0.22 (0.102)	1.0000

المصدر: اعتمادا على مخرجات EViews10

يبين الجدول رقم (2):

- معامل الارتباط بين العائد على الأصول (ROA) ومخاطر الائتمان (LR) بلغ 0.0387 بمستوى دلالة قدره (0.55)، مما يشير إلى ارتباط ضعيف موجب وغير معنوي.



- معامل الارتباط بين العائد على الأصول ومخاطر السيولة (CR) فبلغ -0.223 عند مستوى دلالة (0.33)، وهو ارتباط سلبي ضعيف وغير معنوي.
- العلاقة بين العائد على الأصول ومخاطر السوق (Ci) قدرت بـ -0.0430 مع مستوى دلالة (0.507)، مما يدل على ضعف العلاقة وعدم معنويتها.
- التضخم (INF) فقد أظهر ارتباطاً سلبياً ضعيفاً مع العائد على الأصول بلغت قيمته -0.10 وبمستوى دلالة (0.307)، مما يشير إلى ضعف العلاقة الإحصائية بين المتغيرين.
- توضح النتائج أن معاملات الارتباط بين المتغيرات ضعيفة وغير معنوية عند مستوى 5%.
- 3.7. تقدير بانل الساكن:**

الجدول (3): معلمات المقدرة باستخدام النماذج الثلاثة

نموذج التأثيرات العشوائية (REM)		نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)		نموذج الانحدار التجميعي (PRM)		المتغير التابع: ROA
Prob	Coef	Prob	Coef	Prob	Coef	المتغيرات التفسيرية
0.124	0.0024	0.42	0.002	0.11	0.0024	LR
0.23	-0.082	0.25	-0.052	0.25	-0.088	CR
0.35	-0.021	0.32	-0.015	0.42	-0.022	Ci
0.28	-0.034	0.011	-0.18	0.30	-0.032	INF
0.00	4.36	0.00	4.22	0.00	4.40	C
0.39		0.66		0.38		R ²
15.22 (0.00)		11.41 (0.000)		16.1 (0.00)		F-statistic Prob

المصدر: اعتماداً على مخرجات EViews 10

4.7. اختبارات المفاضلة بين النماذج:

- أ. المفاضلة بين النموذج الانحدار التجميعي (PRM) والنموذج التأثيرات الثابتة (FEM):
- *اختبار فيشر المقيد: المفاضلة بين النموذج الانحدار التجميعي (PRM) والنموذج التأثيرات الثابتة (FEM)
- H_0 : نموذج الانحدار التجميعي (PRM) هو النموذج الملائم.
- H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) هو النموذج الملائم..

الجدول (4): اختبار فيشر المقيد

قيمة الاختبار	احتمالية
20.22	0.00

المصدر: اعتماداً على مخرجات EViews 10



من خلال الجدول رقم (4) أن اختبار فيشر المقيّد إلى أن قيمة الاحتمالية (P-value) بلغت (0.00)، وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية البالغ 5%، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي أن نموذج الآثار الثابتة هو الأنسب لتمثيل بيانات العينة.

ب. المفاضلة بين النموذج الانحدار التجميعي (PRM) والنموذج التأثيرات العشوائية (REM):

* اختبار مضاعف لاغرانج Breusch-Pagan LM: يتركز على المفاضلة بين النموذج الانحدار التجميعي (PRM) والنموذج التأثيرات العشوائية (REM).

H_0 : نموذج الانحدار التجميعي (PRM) هو النموذج الملائم.

H_1 : النموذج التأثيرات العشوائية (REM) هو النموذج الملائم.

الجدول (5): اختبار مضاعف لاغرانج Breusch-Pagan LM

قيمة الاختبار	احتمالية
90.22	0.00

المصدر: اعتمادا على مخرجات EViews 10

من الجدول رقم (5) تشير نتائج اختبار Breusch-Pagan إلى أن قيمة الاحتمالية (P-value) بلغت (0.00)، وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية البالغ 5%، مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وبناءً على ذلك يعد نموذج التأثيرات العشوائية (REM) هو الأنسب.

ت. المفاضلة بين النموذج الانحدار الثابتة (FEM) والنموذج التأثيرات العشوائية (REM):

* اختبار Hausman: يتركز على المفاضلة بين النموذج الانحدار الثابتة (FEM) والنموذج التأثيرات العشوائية (REM).

H_0 : نموذج التأثيرات العشوائية (REM) هو النموذج الملائم.

H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) هو النموذج الملائم.

الجدول (6): اختبار Hausman

قيمة الاختبار	احتمالية
28.03	0.00

المصدر: اعتمادا على مخرجات EViews 10

من خلال نتائج الجدول رقم (6)، يتبين أن القيمة الاحتمالية لاختبار Hausman بلغت (0.00)، وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية البالغ 5%، ويتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، مما يشير إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) هو الأنسب لتقدير بيانات البائل الساكن في هذه الدراسة.



5.7. الاختبارات التشخيصية لنموذج التأثيرات الثابتة

الجدول (7): اختبارات تشخيص النموذج

الاختبار	اسم الاختبار	القيمة	الاحتمال
الارتباط الذاتي	Wooldridge test	9.7	0.01
	Likelihood Ratio LR Test	1637.7	0.00
عدم تجانس التباين	Modified Wald test	5091.5	0.00
	Breusch-Pagan LM test	118.42	0.00
الارتباط الذاتي بين المقاطع	Friedman test	104.52	0.00
	Pesaran CD test	9.90	0.00

المصدر: اعتمادا على مخرجات EViews 10

نلاحظ من خلال الجدول رقم (7) أن النموذج يعاني من مشاكل قياسية، من خلال اختبار (Wooldridge, 2002) تم رفض الفرضية الصفرية، مما يشير إلى وجود مشكلة الارتباط الذاتي عند مستوى دلالة إحصائية يبلغ 5%. وكذا من خلال اختبارات (Modified Wald test) الذي تم تطويره من طرف (Baum, 2001) واختبار (LR Test) إلى رفض فرضية العدم، وبالتالي وجود مشكلة عدم تجانس التباين عند مستوى معنوية 5%، كما أظهرت اختبارات (Breusch-Pagan LM test)، (Friedman, 1937)، (Pesaran, 2004) رفض فرضية العدم وبالتالي وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المقاطع عند مستوى إحصائية 5%. بعد إجراء اختبارات التشخيص، تبين أن نموذج التأثيرات الثابتة يعاني من مشكلتين قياسيتين أساسيتين، تتمثل الأولى في عدم تجانس التباين، والثانية في وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء مما يستلزم القيام بعملية تصحيح للنموذج لضمان دقة التقديرات، وتوجد عدة أساليب قياسية لمعالجة هذه الإشكاليات في نماذج البانل الساكنة.

6.7. تقدير نموذج التأثيرات الثابتة باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS): قمنا باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS) (Feasible Square Least Generalization) تسهم هذه المقاربات في تصحيح الأخطاء المعيارية لمعاملات النموذج، مما يساعد على معالجة مشكلتي الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين ضمن نموذج التأثيرات الثابتة، وبالتالي الحصول على تقديرات أكثر دقة وموثوقية للمعاملات الإحصائية (Beck & Katz, 1995).



الجدول (8): تقدير نموذج تأثيرات الثابتة باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS)

المتغير التابع: ROA		
المتغيرات المستقلة	Coef	Prob
LR	0.299	0.202
CR	-0.863	0.44
Ci	-0.034	0.298
INF	-0.082	0.23
c	-2.30	0.119

المصدر: اعتمادا على مخرجات EViews 10

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ:

- علاقة موجبة (علاقة طردية) وغير المعنوية بين (LR) مخاطر السيولة و (ROA) العائد على الأصول عند المستوى المعنوية 5%، بحث ارتفاع مخاطر السيولة ب1% سيؤدي إلى ارتفاع العائد على الأصول ب0.29% أي أن ارتفاع نسبة الأصول لدى البنك التجاري تزيد من ثقة المودعين كما يشير إلى أن الشركات قد تتمكن من تحقيق عوائد أعلى على أصولها في حال كانت تواجه تحديات في السيولة، ولكن التأثير هنا محدود، وقد يكون هذا بسبب أن الشركات تتكيف مع المخاطر قصيرة الأجل وتستغل فرص العوائد (لأن الإفراط في تحمل مخاطر السيولة يمكن أن يؤدي إلى مشاكل في سداد الالتزامات، مما يعرض الأصول للخطر ويقلل من العوائد في المستقبل)

- علاقة سالبة (علاقة عكسية) وغير المعنوية بين (CR) مخاطر الائتمان و (ROA) العائد على الأصول عند المستوى المعنوية 5%، بحث ارتفاع مخاطر الائتمان ب1% سيؤدي إلى انخفاض العائد على الأصول ب0.863% بمعنى أنه كلما زادت مخاطر الائتمان، انخفض العائد على الأصول، هذا منطقي لأن زيادة مخاطر الائتمان تعني زيادة احتمال عدم سداد الديون، مما يؤدي إلى خسائر مالية تقلل من العوائد (الأصول التي يتم تمويلها من خلال القروض المعرضة لخطر عدم السداد تصبح عبئا مالياً وتؤدي إلى تآكل العائد المتوقع).

- علاقة سالبة (علاقة عكسية) وغير المعنوية بين (Ci) المخاطر السوق و (ROA) العائد على الأصول عند المستوى المعنوية 5%، بحث ارتفاع المخاطر السوق ب1% سيؤدي إلى انخفاض العائد على الأصول ب0.034%، قد يكون هذا نتيجة لتقلبات السوق التي تؤثر على أداء الأصول، مما يؤدي إلى تقلبات في الأرباح والعوائد (مما يعني أن السوق ليس العامل الرئيسي الذي يؤثر على العائد على الأصول للشركات).

- علاقة سالبة (علاقة عكسية) وغير المعنوية بين (INF) المعدل التضخم و (ROA) العائد على الأصول عند المستوى المعنوية 5%، بحث ارتفاع المعدل التضخم ب1% سيؤدي إلى انخفاض العائد على الأصول ب0.082%، يُفسّر هذا الاتجاه السلبي بأن التضخم عادة ما يرفع تكاليف التشغيل والإنتاج ويقلل من القيمة الحقيقية للأرباح والأصول، ما يؤدي إلى تراجع العائد الفعلي الذي تحققه المؤسسات. فإن عدم معنوية العلاقة قد



يعود إلى قدرة بعض المؤسسات على تمرير آثار التضخم إلى الأسعار أو إلى استقرار نسبي في البيئة التضخمية خلال المدة المدروسة، ما قلل من أثره المباشر على ربحية الأصول.

الخاتمة:

تشير الدراسة إلى أن المخاطر المالية المختلفة تلعب دورًا في تحديد الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر، لكن تأثيرها قد يكون ضعيفًا أو غير معنوي في بعض الحالات، و زيادة مخاطر السيولة قد تكون فرصة لتعزيز العوائد، لكن على البنوك أن تدبر هذه المخاطر بحذر، أما مخاطر الائتمان، فهي تمثل تحديًا كبيرًا وقد تؤدي إلى تقليل العوائد في حال عدم السيطرة عليها. وأخيرًا، رغم أن المخاطر السوق تؤثر بشكل سلبي، فإن هذا التأثير غير كبير إحصائيًا في هذا السياق.

- **مخاطر السيولة:** تأثير طردي وغير معنوي على العائد على الأصول، مما يشير إلى أن زيادة المخاطر قد تؤدي إلى زيادة طفيفة في العائد، إلا أن هذا التأثير ليس ذا دلالة إحصائية قوية.
- **مخاطر الائتمان:** تأثير سلبي وغير معنوي على العائد على الأصول، مما يعني أن زيادة مخاطر الائتمان قد تؤدي إلى انخفاض في العوائد، إلا أن التأثير ليس كبيرًا من الناحية الإحصائية.
- **المخاطر السوق:** أظهرت علاقة سلبية وغير معنوية مع العائد على الأصول، مما يعني أن تقلبات السوق قد تؤثر سلبًا على الأداء المالي للبنوك، لكن هذا التأثير ليس واضحًا أو كبيرًا بما يكفي ليكون ذو أهمية إحصائية.
- **المعدل التضخم:** أظهرت علاقة سلبية و غير معنوي مع العائد على الأصول غير أن هذا التأثير لا يتمتع بدلالة إحصائية قوية، مما يشير إلى أن التغيرات في معدلات التضخم لم يكن لها أثر واضح أو مستقر على ربحية الأصول خلال فترة الدراسة.

التوصيات:

- **تحسين إدارة مخاطر الائتمان:** يجب على البنوك تطوير سياسات قوية لإدارة مخاطر الائتمان من خلال تقييم دقيق لقدرات المقترضين على السداد وتقليل نسب القروض المتعثرة.
- **تعزيز إدارة السيولة:** زيادة قدرة البنوك على إدارة السيولة بفاعلية قد تساعد في تحسين العائد على الأصول، خاصة في الأوقات التي تواجه فيها تحديات مالية قصيرة الأجل.
- **التحوط ضد المخاطر السوق:** رغم أن التأثير السلبي للمخاطر السوقية غير معنوي، إلا أن الظروف الاقتصادية غير المتوقعة قد تتطلب من البنوك تطبيق استراتيجيات تحوط أكثر فعالية لتقليل التعرض لتقلبات السوق.
- **بناء فرق مختصة بإدارة المخاطر:** ينبغي على البنوك التجارية تأسيس وحدات خاصة بإدارة المخاطر تضم كوادرمؤهلة لمراقبة وقياس وإدارة المخاطر المالية بشكل دوري.



○ تحسين كفاءة الموظفين: التركيز على تدريب الموظفين على استراتيجيات إدارة المخاطر والتمويل لضمان الحد من التأثير السلبي للمخاطر المالية على الأداء.

قائمة المراجع:

- أبو تايه، ط. م، (2017)، التحولات في رأس المال وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، الاردن، دار النفائس للنشر والتوزيع؛
- اسامة عبد الخالق الانصاري، (2015)، الادارة المالية، www.kotobarabia.com؛
- الحسيني. ف. ح، الدوري. م، (2000)، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الاردن، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع؛
- العامري. م. ع، (2012)، استعمال أنموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) في ادارة المخاطر المصرفية دراسة عينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة دراسات محاسبية و مالية، المجلد 7، العدد 21، ص 169-207؛
- العلاونة. ر. ز، (2015)، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الاردن، دار الوراق للنشر والتوزيع؛
- بشناق. ز. ص، (2011)، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية -دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين، الجامعة الإسلامية، غزة، اطروحة مقدم لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة والتمويل؛
- بن ربيع. ح.، بن زابة. ع. ا، (2014)، اختبارات التحمل كآلية لادارة المخاطر المصرفية، جامعة الجزائر 03، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 09، العدد 01، ص 78-55؛
- جرودي رهدة، (2020)، أثر مخاطر السوق على الأداء المالي للمصارف الإسلامية وآليات إدارتها وفق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ولجنة بازل -دراسة قياسية 2008-2018، جامعة سطيف 1، الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية بنوك وتأمينات؛
- السرايري. سمير عبد الرزاق، (2008)، تقييم الاداء المالي للمصارف التجارية السعودية وتقييمها، جامعة الملك سعود، بحوث اقتصادية و عربية، المجلد 17، العدد 34، ص 127-154؛
- شقيري. ن. م، و الاخرون (2012)، إدارة المخاطر، الاردن، دار المسيرة؛
- عبد الكريم أحمد قندوز، (2020)، المخاطر المصرفية وأساليب قياسها، ابو ظبي، الامارات العربية، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي، العدد 5، ص 1-136؛
- عثمان. م. د، (2013)، إدارة تحليل الائتمان ومخاطره، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع؛
- علاء نعيم. ع. ا، والاخرون، (2012)، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك. الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون؛



- فهد. ن. ح، (2009)، اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع؛
- قاسيمي. أ، (2016)، أهمية المراجعة المصرفية لإدارة المخاطر على تعزيز السلامة المالية للبنوك، جامعة البويرة، مجلة معارف، المجلد 11، العدد 20، صص 206-218؛
- قطوش. ح، (2001)، تكييف البنوك التجارية مع اقتصاد السوق تسيير المخاطرة البنكية (خطر عدم التسديد)، جامعة الجزائر 03، اطروحة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية؛
- مندر الجي. ع. ا، (2016)، تقييم جودة نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة واثرها في تحسين الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية، الجامعة الإسلامية، غزة، اطروحة ماجستير في العلوم التجارية؛
- مهدي. س، (2018)، إدارة المخاطر في البنوك. مصر، الدار العالمية للنشر و التوزيع.
- How, J. C., & Others. (2005). Islamic financing and bank risks: The case of Malaysia. Thunderbird International Business Review, Vol 47, N.1, pp.75-94;
- Jones Mwani Richard, Mark Suva. (2022). Financial Risks and Financial Performance of Commercial Banks in Kenya. Stratford Peer Reviewed Journals and Book Publishing, Journal of Finance and Accounting, Vol. 6, Issue 5, pp. 22-40;
- Saghir Ghulam, Emad Tabassam. (2020). Risk Management & Financial Performance of Commercial Banks in Pakistan. The Lahore Journal of Business, Vol 9, N.1, pp.87-103-4=.
- Sujeewa Koddithuwakku. (2015). Impact of Credit Risk Management on of Commercial Banks in Sri Lanka. International Journal of Scientific Research and Innovative Technolog, Vol. 2 No. 7, pp.24 - 29;
- Pakhchanyan, S. (2016). Operational Risk Management in Financial Institutions: A Literature Review. International Journal of Financial Studies, Vol.4, N.4, pp.1-20;
- Trad, N., & Orhers. (2016). Risk and profitability of Islamic banks: A religious deception or an alternative solution? European Research on Management and Business Economics.